فساد مهول ينخر جسد الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس بعدن ..

إبرام عقد إيجار مبنى جديد للهيئة بأكثر من ١٤ مليون ريال شهريا

الأمناء / غازي العلوي :

كشفت مصادر خاصة لـ"الأمناء" عن فساد مهول ينخر جسد الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في ظل صمت مطبق من كافة الجهات المختصة في مجلس القيادة الرئاسي والحكومة وهيئات مكافحة الفساد .

وتعتبر الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة واحدة من المؤسسات الحكومية الهامة ، التي تسهم في تنظيم وتطوير قطاع الصناعة والتجارة ، وتلعب دورًا مهما في ضمان جودة المنتجات والخدمات ، إلّا أن الفساد قد تأصل في جوانب عدة من عملها، مما تسبب في التأثير وبشكل كبير على أدائها وأهدافها ووظيفتها المرتبطة بصحة المجتمع وسلامته وكما وتسبب بإهدار مئات الملايين من عائداتها .

وأوضحت المصادر لـ"الأمناء" بأن المهندس حديد الماس رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أبرم مؤخرا عقد إيجار لاستئجار مبنى جديد للهيئة عبارة عن عمارة عظم بإيجار شهري يصل إلى "7" آلاف دولار أي ما يعادل "14" مليون ريال يمني بينما المبنى القديم للهيئة تم استئجاره ب"3" آلاف دولار والمبنى الحديث ضيق وغير واسع حيث توجد في كل دور شقة بخمس غرف ناهيك عن تكاليف نقل المختبر والأجهزة الأخرى .

وأوضحت المصادر بأن رئيس هيئة المواصفات رفض كل المقترحات بالبقاء في المبنى السابق للهيئة الذي يعتبر بحسب المصادر أفضل من العمارة العظيم الذي تم استئجارها بطريقة سرية ، كما رفض تخصيص المبلغ لبناء الأرضية التي منحها محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس لبناء مبنى خاص للهيئة .

وعلمت "الأمناء" بأن النواب ورؤساء بعض الإدارات في الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس سبق ووجهوا رسالة لرئيس الهيئة بأنهم لن ينتقلوا لأي مبنى آخر إلا بتوفير مبنى جاهز غير أنهم فوجئوا بعد أسبوع من تسليم الرسالة بموضوع إبرام عقد إيجار مبنى للهيئة عبارة عن عمارة عظم وبمبلغ خيالي .

ويرى مراقبون في أحاديث خاصة لـ"الأمناء" إن الفساد الذي ينخر جسد الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة في العاصمة عدن يعد تهديداً خطيراً يجب مكافحته بكل حزم وجدية ، معتبرين إن تحقيق الشفافية والرقابة وتشجيع الإبلاغ عن الفساد هي خطوات أساسية لتحسين أداء الهيئة واستعادة ثقة المواطنين فيها ، كما يتوجب على السلطات المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة هذا الفساد وتعزيز نزاهة وكفاءة العمل الحكومي في البلاد.

أزمة رواتب في اليمن.. البنك المركزي عاجز عن توفير السيولة

الأمناء/ العين الإخبارية:

أعلن البنك المركزي اليمني في العاصمة عدن، عجزه عن توفير رواتب الموظفين في مختلف قطاعات الدولة.

يأتي ذلك في ظل الانهيار الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد، ما تسبب في أزمة سيولة حالت دون صرف رواتب الموظفين لشهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2024.

وتسببت الأزمات الاقتصادية في تفاقم معاناة الموظفين في مناطق الحكومة اليمنية، إذ ضاعف انقطاع الرواتب من صعوبة الحصول على الاحتياجات المعيشية من المواد الغذائية والاستهلاكية.

والخميس، كلّف البنك المركزي إدارته التنفيذية بالتواصل مع مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية وإبلاغهم بالتطورات المالية والنقدية التي يعاني منها البنك، وخطورة انعكاسها على الوضع المعيشي، وذلك لبحث المعالجات العاجلة.

ويهدف هذا الإجراء وفقاً لبيان البنك اطلعت عليه "العين الإخبارية"، إلى "تفادي آثار التطورات الاقتصادية السلبية على الاستقرار المعيشي والسلم الاجتماعي وفي المقدمة الصعوبات في ملفي الرواتب والخدمات".

وكان البنك المركزي اليمني قد بحث اليوم بعدن، التطورات المالية والنقدية والمؤشرات المرتبطة بها جراء الانهيار الاقتصادي الواسع في البلاد.

جاء ذلك خلال نقاش لمجلس إدارة البنك المركزي اليمني برئاسة محافظ البنك رئيس مجلس الإدارة أحمد غالب المعبقي، حول التوقعات لأداء "مؤشرات تلك التطورات على المدى المنظور في ظل المعطيات غير المواتية التي يمر بها الاقتصاد اليمني نتيجة توقف أهم موارده والانحسار الكبير للدعم الخارجي".

كما تناول البنك المركزي الإصلاحات المؤسسية في البنك وبناء القدرات وتحديث منظومة الأنظمة الآلية والمدفوعات، لتعزيز إجراءات الحوكمة والشفافية من خلال إكمال تدقيق موازنات البنك للفترة الماضية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي أكد محافظ البنك المركزي اليمني، أن اليمن فقد أكثر من 6 مليارات دولار من موارده الذاتية خلال الـ30 شهرا الماضية فقط، بسبب حرب الحوثي الاقتصادية.

وقال المعبقي أن تلك الخسارة تأتي "نتيجة توقف صادرات النفط والغاز بسبب هجمات مليشيات الحوثي على مرافئ وناقلات النفط، إضافة إلى استهداف الملاحة الدولية في البحر الأحمر، مما ضاعف من كلفة النقل والتأمين واضطراب سلاسل الإمداد".

وتجاوز سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني خلال الأيام الأخيرة، حاجز الـ2070 ريالا لكل دولار زاحد، ليلقي بظلال سلبية على تضخم أسعار السلع والمواد الغذائية، وانهيار القوة الشرائية للمواطنين.

دعوة لإنقاذ ساحة احتفالات منصة شهداء الحبيلين بردفان من عبث العابثين

كتب/ صالح مقبل الأمين :

ساحة الاحتفالات أمام منصة شهداء ردفان بمدينة الحبيلين بحاجة ضرورية إلى تسويرها حتى لا يتم الزحف اليها او استقطاع اجزاء من مساحتها .. لهذا ندعو السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والعسكرية بالحبيلين وفي مقدمتهم العميد/ مختار النوبي قائد اللواء الخامس دعم واسناد إلى المبادرة والعمل على تسوير ساحة منصة شهداء ردفان في أسرع وقت ممكن حتى لا تكون عرضة للإهمال والبناء فيها من قبل ضعاف النفوس الذين لا يريدون لأبناء ردفان الاحتفال بالأعياد الوطنية في مديريات ردفان الاربع .

ومن الملاحظ أنه قد تم تضييق الخناق على هذه المساحة الكبيرة من جهة الركن الشرقي ومن جهة الجنوب حتى أصبحت اليوم عبارة عن مساحة صغيرة.

لهذا نطالب السلطة المحلية في مديرية الحبيلين وكذلك مكتب الثقافة والإعلام وكل من يهمه الأمر في مدينة الحبيلين بالمتابعة والتنسيق مع الجهات المختصة وذلك للإسراع في تسوير هذه المساحة المتبقية ولو بالإمكان ردم هذه المساحة بالنيس والكري حتى لا تتجمع فيها مياه الأمطار وتكون بحيرة راكدة .

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 57 لعيد الاستقلال 30 نوفمبر 2024م، الذي تحقق في 30 نوفمبر عام 1967م .. نحن أبناء ردفان في انتظار بدء العمل الفعلي في تسوير هذه المساحة على الأقل من بداية شهر يناير من العام القادم 2025م.. وهذا ما نتمنى فعله اليوم قبل غدا ونقول شكرا لكل من يتفاعل ويتجاوب مع هذا الموضوع الهام تقديرا وعرفانا لكل المناضلين والجرحى والشهداء الذين سقطوا في سبيل الثورة والحرية والاستقلال.

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: د. سالم لعور

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175